انطلقا في حياة عصامية عبر 80 عامًا صارا خلالها علامة بارزة.. ولم يغفلا الجانب الخيري

«السبيعي إخوان»: رحلة الاعتدال.. من ضيق الحال إلى المال

بروفايل

عبد الرحمن الشبيلي*

ثنائي شقيق كتوأمين، يشبه أحدهما الآخر في كل شيء، في أسلوب الحياة، وفي الفكر التجاري، وفي استقبال الناس، وفي المشاركات الاجتماعية. أحدهما يقيم في الرياض والثاني يستقر في جدة، تزور أحدهما فتظن نفسك في بيت الثاني، فهما يتكاملان في المنازل وفي التزاوج بين الأبناء والبنات، يطابق وضعهما شكل البيوتات التجارية العريقة التي تنعقد بين أخوين أو شريكين فيكمل أحدهما الآخر. كان أمثال هؤلاء الشركاء فيما مضى يتقاسمون المنازل ويتناوبون الإجازات، وتدوم تجارتهم المشتركة لتنتقل إلى الأحفاد، وقد يفضّونها عن تراضٍ بينهم في سنّ متأخرة خشية نشوء خصومة لاحقة بين الأولاد.

بدأ الأخوَان محمد وعبد الله إبراهيم السبيعي حياة عصامية، ومرّا بتجارتي التجزئة والجملة، وقادهما الحظ فيما بعدُ إلى الصّيرفة التقليدية حتى صار مصرفهما في الستينات علامةً بارزة في شارع «قابل» بجدة، وفي قيصرية البلدية (الصفاة) بالرياض.

وعندما اتجهت مؤسسة النقد العربي السعودي (البنك المركزي) إلى لم شتات المصارف الفردية قبل أعوام في بنك عصري موحّد، بادرا إلى مباركة الفكرة بالتضامن مع نظرائهما الصيارفة وأسسوا «بنك البلاد» بأسلوب التورّق والصيرفة الإسلامية، برأسمال اشتركوا فيه بحسب نسب أصول كل شريك.

والآن يُعد بنكا «البلاد» و«الإنماء» أحدث البنوك السعودية (2004 و2008 على التوالي).

لعل من أطرف ما يُقال عن الشراكة التجارية للأخوين «السبيعي» أنهما مع بُعد المسافة بين إقامتيهما في الرياض وجدة، يوقّعان توقيعًا واحدًا مشتركًا يحمل اسميهما معًا، يبلغ التعقيد ما قد يعجز أمهر المزوّرين عن تقليده.

صدر عن حياة أكبرهما (محمد) كتابان، أحدهما عن سيرته عام 2007 وتُرجم إلى الإنجليزية لاحقًا، وأما الكتاب الثاني فقد ضمّ الأشعار النبطية التي قالها في مناسبات أسرية واجتماعية مختلفة، وهو بالمناسبة ممن يهوى الشعر العامي ويجيد التغنّي به، والواقع أن كتاب السيرة الذي ألّفته ابنته «هدى» يُعبّر كل التعبير عن عمّها (عبد الله الذي يصغره بسنوات قليلة) وذلك بحكم التشابه الكلّي بينهما.

تحوّل كتاب سيرته عام 2013 إلى سيناريو، ومنه إلى نصّ وصورة في فيلم توثيقي مؤثر عن رحلة الأخوين المتوازنة من الفقر إلى الغنى، دون بذخ ولا بطر، انتقل الأخوان خلالها من مسقط رأسيهما «عنيزة» إلى مكة المكرمة، حيث كانت فرص التعليم والمعيشة أفضل.

تنقّلا فيها - عبر ثمانين عامًا - من وظيفة متدنية الأجر إلى عمل البناء بالطوب، ثم عادا للسوق فشكّلا بالتدرّج تجارة تقوم على التجزئة وعلى الصرافة والتحويلات، التي تطوّرت مع مجموعة مماثلة من الصيارفة الروّاد كما سلف، لتصبح عملاً بنكيًا متقدّمًا، لكنهما وقد كانت العفّة والتديّن ركيزة أساسيّة في تربيتهما، لم يُغفلا الجانب الخيري الموازي لتجارتهما فأسّسا مؤسسة خيرية رائدة تقوم فكرتها على تعويد الأسر على الإنتاج والعمل، ولم ينسوا مسقط الرأس «عُنيزة» من عمل استثماري منتج قوامه عدد من المشروعات الزراعية والسياحية والتنمويّة النافعة.

من طريف ما يُعرف عن الشيخ محمد - وهو الذي يحفظ القرآن الكريم منذ صغره عن ظهر قلب - أنه يجيد التلاوة في إمامة الصلاة الجهرية، وذلك على الرغم من عدم فصاحة النطق عنده في الحديث اليومي الدارج.



رحلة محمد وأخيه عبد الله، ابني إبراهيم السبيعي، اللّذين ولدا في عنيزة بمنطقة القصيم، ثم ارتحلا يضربان في الأرض ابتغاءً لفضل الله، فاتجها غربًا نحو مكة المكرمة طلبًا للعلم والتجارة، ثم افترقا مكانًا لا قلبًا، ليُكرمهما الله على قدر نياتهما الطيبة، حيث لم تغيّرهما المادة، ولم تبدُ على أسرتيهما مظاهر التبذير والإسراف والترف والتنكّر لنعمة الله، بل ظلّتا محافظتين متواضعتين موثوقتين في السوق والمجتمع، يغلب على تصرّفهما الاستقامة والسمت والمصداقية والقيام بواجبات الضيافة وقضاء لوازم الناس والمعوزين، والتواصل الأسري، وأداء الالتزامات الاجتماعية، والإسهام سرًا وعلانيةً في المبادرات والمشروعات النافعة من خلال مؤسستهما الخيريّة الوقفيّة وعبر الجهود الفرديّة، ووفائهما المستمر لمسقط الرأس «عنيزة»، وذلك فضلاً على التزامهما الظاهر والباطن بالشعائر الوسطية الدينية المنضبطة. يصدُق عليهما قولُ الحق سبحانه في سورة النور: (رِجَالٌ لا تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَإِقَامِ الصَّلاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ يَخَافُونَ يَوْمًا تَتَقَلَّبُ فِيهِ الْقُلُوبُ وَالأَبْصَارُ).

* باحث وإعلامي سعودي

اتفاقية إعادة تمويل لـ«زين السعودية» بقيمة 600 مليون دولار

الرياض: شجاع البقمي

في خطوة من شأنها تعزيز مستوى الملاءة المالية لشركة «زين السعودية»، وتعطي مؤشرات جديدة على ارتفاع مستوى ثقة البنوك التجارية في قدرات الشركة التنافسية، أعلنت «زين السعودية» أمس (الأحد)، توقيعها اتفاقية إعادة تمويل تجاري مع تحالف بنكي يقوده البنك العربي الوطني، يضم أربعة بنوك «العربي الوطني، السعودي الفرنسي، بنك الخليج الدولي ومجموعة سامبا المالية».

وقفز سهم شركة «زين السعودية» خلال تعاملات أمس بالنسبة القصوى، رغم تراجع مؤشر السوق 1,2 في المائة.

وأوضح وسام نزيه فرحات، الرئيس التنفيذي للمالية في «زين السعودية»، أن اتفاقية التمويل، تأتي ضمن جهود الشركة في عملية التحول، مبينا أن نجاح خطة التحول التي تطبقها الشركة أسهم في تحقيق تطورات متلاحقة في أدائها المالي خلال عام ونصف العام.

وكشف فرحات، عن أن الاتفاقية التي وقعت في الثاني من شهر يونيو (حزيران) الحالي تضمنت حصولها على تمويل بقيمة 2,25 مليار ريال (600 مليون دولار) لفترة تمتد من 2 يونيو وحتى 31 مايو (أيار) عام 2018. مع إمكانية التمديد لعام واحد إلى 30 مايو (أيار) 2019.

على أن يتم تسديد أصل مبلغ التمويل دفعة واحدة بتاريخ الاستحقاق، مبينا أن الاتفاقية الجديدة تتضمن شروطا تنافسية؛ الأمر الذي يعد إيجابيا بالنظر إلى التحديات التي تواجهها السوق.

وأوضح، أن الهدف من التمويل الجديد، استبدال الاتفاقية السابقة للتمويل التجاري والمستحقة بتاريخ الخامس من يونيو للعام الحالي، مشيرا إلى أن التمويل الجديد مغطى بالكامل بضمان غير مشروط، وغير قابل للإلغاء من قبل مجموعة زين، وأن هذه الاتفاقية تعتبر خاضعة وثانوية بالنسبة لتسهيل المرابحة المشترك البالغ 8,5 مليار ريال (2,26 مليار دولار)، منوها إلى الجهد المبذول من قبل المقرضين ومجموعة «زين» في سبيل إنهاء الترتيبات كافة للوصول إلى توقيع الاتفاقية.

وتعتبر «زين»، المشغل الثالث للهاتف المتنقل في السعودية، إلا أنها تستهدف الاستحواذ على حصة سوقية أكبر.

ويأتي هذا، في الوقت الذي بات فيه قطاع الاتصالات السعودي يعيش حالة من التطور الملحوظ في عدد مستخدمي الإنترنت؛ إذ كشفت بيانات هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات عن أن عدد مستخدمي الإنترنت في البلاد وصل إلى 21,6 مليون مستخدم بنهاية العام الماضي، بزيادة تبلغ نسبتها نحو 89,5 في المائة، عما كانت عليه قبل 5 سنوات.

الشيخ خالد آل خليفة: الظروف والأوضاع المالية حفزت البحث عن الحلول المبتكرة

البحرين تنجز 64 % من الخطة الإسكانية خلال عام ونصف

المنامة: عبيد السهيمي

أكد الشيخ خالد بن عبد الله آل خليفة، نائب رئيس مجلس الوزراء بمملكة البحرين، أن مملكة البحرين أنجزت 64 في المائة من الخطة الإسكانية التي وعدت بتنفيذها في الفترة من 2015 وحتى 2018، حيث أنجزت منها نحو 16 ألف وحدة سكنية، مشددا على أن الظروف والأوضاع المالية حفزت الحكومة على البحث عن الحلول المبتكرة.

من جانب آخر، أطلقت البحرين أمس برنامج «مزايا»، وهو برنامج للحلول الإسكانية، حيث يربط شركات التطوير العقاري والبنوك والمصارف المحلية لتقديم حلول مبتكرة لطالبي السكن من المواطنين.

وأنجزت الحكومة البحرينية الجزء الأكبر من خطتها الإسكانية عبر ثلاثة محاور، هي برنامج التنمية الخليجي والتمويل الحكومي والشراكة مع القطاع الخاص، وفيما يتعلق ببرنامج التنمية الخليجي أو ما عرف بـ«مارشال الخليج»، حيث أقرت دول مجلس التعاون برنامج تمويل لتنمية مملكة البحرين بـ10 مليارات دولار على مدى عشر سنوات في أعقاب الأحداث التي شهدتها في العام 2011.

وسيمول البرنامج إنشاء أكثر من تسعة آلاف وحدة سكنية في مختلف مناطق مملكة البحرين بقيمة تفوق ملياري دولار، حيث يستحوذ ملف الإسكان على نحو 33 في المائة من برنامج التنمية الخليجي في مرحلته الأولى.

ويوم أمس أكد الشيخ خالد بن عبد الله آل خليفة، نائب رئيس مجلس الوزراء، رئيس اللجنة الوزارية للإعمار والبنية التحتية، أن المشاريع الإسكانية في مملكة البحرين سواء الممولة من الميزانية العامة أو برنامج التنمية الخليجي أو تلك التي تقام بالشراكة مع القطاع الخاص تسير بوتيرة ملحوظة، مؤكدًا التزام الحكومة البحرينية بمواصلة توفير خدمات الإسكان للمواطنين وفق أفضل المواصفات.

وقال نائب رئيس مجلس الوزراء: «لقد كانت الظروف والتحديات التي شهدناها على مدى الأعوام الماضية، وعلى رأسها اتساع الفجوة بين العرض والطلب وما سببه ذلك من ضغط على قائمة الانتظار إلى جانب الأوضاع المالية الاستثنائية، كانت جميعها محفّزة للحكومة للبحث عن عنصر الابتكار في تقديم حلول رائدة وغير مسبوقة بهدف ضمان عدم تعطل هذه الخدمة أو تأثرها».

وأضاف: «وهو ما استدعى مراجعة السياسات ومعايير الاستحقاق لتشمل قاعدة أوسع، والسعي الجاد نحو إضافة برامج من شأنها أن تعين المواطن على الاستفادة من خدمة السكن في أقصر فترة ممكنة، كتمويل السكن الاجتماعي الذي يستحق أن يكون تجربة تُحتذى من قبل دول المنطقة التي تقدم خدمات مشابهة لمواطنيها».

وكشف نائب رئيس مجلس الوزراء عن عدد الوحدات الإسكانية التي يجري إنشاؤها حاليًا، والتي يتجاوز عددها يتجاوز 16 ألف وحدة سكنية، وهي تندرج ضمن ما التزمت به الحكومة في برنامج عملها خلال الأعوام (2015 - 2018) من توفير 25 ألف وحدة سكنية. كما شهد الشيخ خالد بن عبد الله آل خليفة إطلاق الهوية الجديدة وتدشين برنامج (مزايا) الذي يعد أحد الحلول الإسكانية الرائدة والمبتكرة التي أطلقتها وزارة الإسكان بالتعاون مع شركات التطوير العقاري والمصارف والبنوك المحلية، وتم إطلاق برنامج (مزايا) تجريبيًا تحت اسم برنامج تمويل السكن الاجتماعي في أكتوبر (تشرين الأول) 2013. واعتمد بشكل رسمي في سبتمبر (أيلول) من عام 2015 كخدمة إسكانية أساسية.



أحد المشاريع التي وضع حجر الأساس لها أمس في البحرين («الشرق الأوسط»)

ووصف المهندس باسم بن يعقوب الحمر وزير الإسكان في الحكومة البحرينية بأن «برنامج (مزايا) أحد الأهداف التي يسعى إليها، وهو حصول المواطن على المسكن خلال فترة زمنية قياسية، فقد سجلت الوزارة تقدم الكثير من المواطنين بطلبات الاستفادة من البرنامج خلال العام المنصرم، وتمكنوا من تسلم خدمتهم خلال العام ذاته في مؤشر واضح على نجاح أحد أهداف هذا البرنامج».

مؤكدًا على «أن الإقبال والنتائج الإيجابية التي تحققت خلال الفترة التجريبية تشجع على مزيد من العمل والتطوير في هذا الاتجاه، فالشراكة مع القطاع الخاص تمثل مستقبلاً واعدا لاستدامة القطاع الإسكاني بالمملكة خلال السنوات المقبلة».

تتبناه إمارة منطقة مكة المكرمة بمشاركة القطاع الخاص

السعودية: مشروع حكومي لدعم تطوير وتدريب أبناء الجالية الميانمارية

جدة: فهد البقمي

كشف الأمير فيصل بن محمد آل سعود، وكيل إمارة منطقة مكة المكرمة للحقوق رئيس اللجنة الدائمة لدراسة وتصحيح وضع الجالية الميانمارية، عن مشروع مشترك بين إمارة منطقة مكة المكرمة وشركات القطاع الخاص لإتاحة فرص التدريب والتوظيف لأبناء الجالية الميانمارية لرفع مشاركتهم في التنمية المستدامة للبلاد، وهو الأمر الذي يتطلب المساهمة في تطويرهم وتدريبهم للقيام بهذا الدور.

جاء ذلك خلال كلمته في افتتاح ورشة عمل «التأهيل والتدريب المهني للجالية الميانمارية» التي نظمتها غرفة مكة المكرمة للتجارة والصناعة أمس بمشاركة رئيس مجلس إدارة غرفة مكة المكرمة وعدد من رجال الأعمال وممثلي القطاعات الحكومية وأبناء الجالية والمهتمين.

وقال الأمير فيصل إن «مسيرة التنمية البشرية في السعودية تعد نموذجا رائدا يحتذى، في عالم تتبوأ فيه المنجزات الحضارية أولوية في سلم التقدم والازدهار، وما وصلت إليه البلاد المباركة بقيادة خادم الحرمين الشريفين من خطط تنموية متحضرة ورؤية استباقية تمثلت في حسن الإنجاز وجودة المحتوى وعالمية المخرج»، مشيرا إلى «رؤية السعودية 2030» وما تهدف إليه من جعل القطاع الخاص أكثر شراكة وفاعلية.

وتابع أن إمارة منطقة مكة المكرمة «تبنت مع شركائها من القطاعين العام والخاص، رؤية تنموية تواكب تطلعات القيادة الرشيدة، وتحقق طموحات المواطنين برعاية صاحب السمو الملكي مستشار خادم الحرمين الشريفين أمير منطقة مكة المكرمة، حيث شاركت هذه القطاعات في صناعة نجاح هذه الرؤية الطموحة».

وأردف وكيل إمارة منطقة مكة المكرمة: «في واقع الحال، فإن تصحيح وضع الجالية الميانمارية المقيمة في السعودية يأتي تجسيدا مثاليًا لتلك الرؤية الطموحة، كما أن إشراف ومتابعة إمارة المنطقة لهذا التصحيح إنما هو تجسيد آخر للمشاركة الفاعلة في رفع كفاءة أسس التنمية المستدامة لهذه المنطقة العزيزة، وكل مناطق وطننا المعطاء».

واعتبر أن تعاون الجهات الحكومية والأهلية في رفع كفاءة هذا المنتج إنما هو المثل الحق لبناء اللحمة الوطنية المؤسسية، مشيرا إلى أن «وجود هذا العدد من الأشقاء أبناء وبنات الجالية الميانمارية لهو فرصة مناسبة للاستفادة منهم كقوة عاملة فاعلة في المشاركة في التنمية المستدامة»، مبينا أن «الوقت قد حان لأن تساهم الشركات والمؤسسات في تدريبهم وتأهيلهم، تأهيلا يتواءم مع تلك الجهود والخطط التي رسمت من قبل الحكومة السعودية لكي يسهموا في بناء هذا الوطن، وبما لا يتعارض مع توفير الوظائف لأبنائنا وبناتنا المواطنين».

ولفت رئيس اللجنة الدائمة لدراسة وتصحيح وضع الجالية الميانمارية إلى أن «هذا الحضور المشرف للمختصين والمعنيين بهذه الورشة لدليل على الوعي بأهمية التوأمة بين القطاعين العام والخاص، للمشاركة الفاعلة في صناعة النهضة التي تعيشها بلادنا المباركة وبالنهوض بالتنمية المستدامة الواعدة لوطننا الغالي، حيث تهدف هذه الورشة إلى كشف مكامن الرغبات وتحديد وتوجيه طالبيها عن طريق التدريب المخطط له، الذي سوف يسهم في تحقيق الأهداف والتطلعات».

وأشار إلى أن «الفعاليات والبرامج التي تشرف عليها وتنفذها غرفة مكة المكرمة للتجارة والصناعة إنما هي تجسيد وتطلع للمرحلة الراهنة في تعميق الشراكة بين إمارة المنطقة والغرفة التجارية على مستوى منطقة مكة المكرمة».

ودعا القطاع الخاص بجميع أنشطته ومساراته «لبذل مزيد من الجهود في هذا اللقاء، الذي سيكون رافدا مهما وأساسيا في البناء التنموي المرحلي المقبل»، معتبرًا أن «غرفة مكة المكرمة للتجارة والصناعة، وبهذه الإسهامات والمشاركات الجادة، ستكون رافدا آخر للمساهمة في حل كثير من الصعوبات والمعوقات التنموية، وذلك لإيمانها برسالتها الوطنية»، وأردف: «إننا في إمارة المنطقة نقدر لغرفة مكة المكرمة هذا الجهد المتميز، وندعو الله لهم بالتوفيق والسداد».

من جهته، أكد ماهر جمال، رئيس مجلس إدارة غرفة مكة المكرمة للتجارة والصناعة، أهمية تنمية وتطوير الجالية الميانمارية، مبينا وجود أهداف مهمة وراء ذلك، ومؤكدا أن «غرفة مكة تنفذ برامج التدريب والتوظيف، وما زلنا نستمر على هذا النهج دعما وتدريبا وتوظيفا ومسارات توظيفية، استكمالا لهذه الأدوار، ونهتم أيضا بالمجتمع، ولذلك نجد أنه من الواجب علينا دعم الجاليات المقيمة معنا لكي تكون مصدرا فاعلا في المجتمع ومساهمة في التنمية، وذلك من خلال الفعاليات المتخصصة لصقل المواهب وتطوير القدرات وإعداد أفراد برؤية إنتاجية خلاقة، وإنشاء قاعدة بيانات بالقوى العاملة والفرص المتاحة».

وأردف جمال: «كان لمراكز مكة المكرمة للتنمية المستدامة كثير من المشاركات خلال مسارات التوظيف التي جرى تنظيمها في الفترة الماضية، والتي قاربت العشرة مسارات، شملت الشبان والشابات وأيضا ذوي الاحتياجات الخاصة، وقادت لنتائج متميزة، كان منها توظيف كثير من الشابات والشبان الذين انضموا إلى سوق العمل في منشآت العاصمة المقدسة».

وأبان رئيس مجلس إدارة غرفة مكة أن «من ضمن أهداف فعالية هذا اليوم إنشاء قاعدة بيانات لأبناء الجالية الميانمارية بهدف تدريبهم وصقل مواهبهم ليكونوا مساهمين في مسيرة التنمية، ويصبحوا عناصر فاعلة في مجتمعنا».

من جهتها، قالت الدكتورة عزيزة عبد الشكور، وهي سيدة أعمال، إن «السعودية تحتضن كثيرا من الجاليات التي يتسم بعضها بالخصوصية كالجالية الميانمارية التي يبلغ عدد أفرادها نحو 250 ألف نسمة، وأصبحوا ضمن نسيج الوطن، وقد وجدوا الترحيب الكبير الذي خفف عليهم وطأة ما لاقوه في بلادهم».

وأوضحت أن «سيدات الأعمال يعملن على إكمال الأدوار وصولا إلى تحقيق الفوائد المرجوة، من خلال المساهمة بتدريب وتشغيل العناصر النسائية من الجالية باعتبارهن جزءا من النسيج الاجتماعي الذي ينبغي الاهتمام به».